

التقارير المرحلية/ التقارير عن الأنشطة المقدمة إلى  
الدورة الاستثنائية (2010) للجنة النظم الأساسية

(غير مدققة)

## تقرير مرحلي/ تقرير عن الأنشطة

## الإطار العالمي للخدمات المناخية (GFCS)

## فوائد الخدمات المناخية الفعالة

شهدت السنوات القليلة الماضية التركيز بدرجة كبيرة على إعداد وتطبيق خدمات مناخية جديدة أكثر دقة وفائدة. غير أن القدرات المتوفرة حالياً لتقديم الخدمات المناخية لا تستغل كافة معارفنا المناخية، وتقصر عن تلبية الاحتياجات الراهنة والمقبلة وتقديم كافة الفوائد والفوائد الممكنة، لاسيما في البلدان النامية. ومن شأن تعزيز الخدمات المناخية وتقديمها على نطاق واسع واستخدامها على نطاق عالمي أن تفضي إلى تحسين القرارات التي تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحد من مخاطر الكوارث ومن الخسائر. كما أن الخدمات المناخية لا غنى عنها في التكيف مع تغير المناخ. وتنفيذ التدابير الجمة المزمعة للتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك التدابير الواردة في برامج العمل الوطنية للتكيف، ستطلب مجموعة من الخدمات المناخية غير المتوفرة حالياً. ويؤمل أن يتسنى تمويل تحسين الخدمات المناخية، على الأقل جزئياً، من صندوق التكيف المنشأ حديثاً، غير أن طريقة عمل هذا الصندوق لاتزال غير واضحة.

والتكلفة الإجمالية لتقديم الخدمات المناخية محدودة للغاية مقارنة بقيمة الاستثمارات التي يمكن أن تدعمها هذه الخدمات، وتقدر تكلفة التكيف مع تغير المناخ زهاء 50-100 بليون دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2015، وتقدر تكلفة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بمبلغ مماثل. وقد بلغت تكاليف الخسائر العالمية الناجمة عن الظواهر الجوية والمناخية المتطرفة ما متوسطه 61.8 بليون دولار أمريكي سنوياً بين عامي 1990 و2009.

## الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الخدمات المناخية

القلق يساور صانعو القرارات على مستوى العالم بشكل متزايد بسبب الآثار المناوئة لتقلبية المناخ وتغيره، وثمة طلب متزايد للحصول على معلومات مناخية أفضل لاستخدامها في الحد من المخاطر ذات الصلة، وتعظيم الفرص المرتبطة بذلك. وفي عام 2009، تجسد هذا القلق في مؤتمر المناخ العالمي الثالث (WCC-3)، الذي جمع ما يربو على 2500 مندوب من أكثر من 150 بلداً، و34 منظمة تابعة للأمم المتحدة، و36 منظمات حكومية وغير حكومية دولية أخرى. وتبلورت رؤية المؤتمر في إنشاء "إطار دولي للخدمات المناخية يربط بين التنبؤات والمعلومات المناخية المعدة على أساس علمي وإدارة المخاطر والفرص المتصلة بالمناخ دعماً للتكيف مع تقلبية المناخ وتغيره في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء".

وقام رؤساء الدول والحكومات، والوزراء ورؤساء الوفود الحاضرون في المؤتمر، من خلال الإعلان الرفيع المستوى، باتخاذ قرار بإنشاء إطار عالمي للخدمات المناخية لتعزيز إنتاج تنبؤات وخدمات مناخية على أساس علمي، وتعزيز توافرها وتقديمها وتطبيقها. كما طلبوا إنشاء فرقة عمل تضم مستشارين مستقلين ورفيعي المستوى للتشاور على نطاق واسع مع الحكومات وأصحاب الشأن المعنيين، ولإعداد مقترح لتنفيذ الإطار. وهذا هو تقرير فرقة العمل المشار إليها.

## الإطار العالمي للخدمات المناخية

إن تلبية احتياجات المستخدمين المتنوعة للغاية من الخدمات المناخية يتجاوز قدرة أي منظمة أو مجموعة منظمات أو بلد بمفرده. وإنما يتطلب الأمر إقامة تعاون غير مسبوق بين المؤسسات عبر الحدود السياسية والوظيفية والنظامية. وللتغلب على التحديات التي تحول دون تيسير زيادة استخدام المعلومات المناخية في صنع القرار، يلزم تعبئة الجهود العالمية لتشييد البنية الأساسية والمهارات والخبرات اللازمة لتقديم خدمات مناخية شاملة موجهة نحو المستخدمين.

والإطار العالمي (GFCS) سيعزز هذا الجهد وسيوجهه. إنه وسيلة لتيسير استخدام المعلومات المناخية بمزيد من الفاعلية للحد من هشاشة الأوضاع وإدارة المخاطر المتصلة بالمناخ. كما أنه سينسق لأول مرة، الأنشطة العالمية وسيبني على

## التنزيل

الجهود المتوافرة حالياً لتقديم خدمات مناخية تركز بشكل حقيقي على تلبية احتياجات المستخدمين، ومتوافرة لمن يحتاج إليها، وتقديم أفضل الفوائد التي يمكن تحقيقها من المعارف المناخية.

والإطار المزمع هو عبارة عن مجموعة ترتيبات دولية تشكل نظاماً شاملاً لتقديم الخدمات المناخية وتطبيقها في صنع القرار. كما أنه سييسر على وجه التحديد زيادة تدفقات البيانات المناخية وتحسين إمكانية الوصول إلى معلومات مناخية أكثر شمولاً، وتحسين استخدام المعارف والأدوات الموجودة، وسيحد بدرجة كبيرة من هشاشة الأوضاع والخسائر المتصلة بالمناخ.

وسييسر الإطار تطوير الخدمات المناخية وتقديمها واستخدامها بشكل فعال على أساس احتياجات المستخدمين. فهذه الخدمات تتوافر بشكل دائم وسيتمكن الحصول عليها بما يلبي احتياجات المستخدمين من حيث الزمن والمكان؛ كما أنها ستوفر بأنساق محددة للمستخدمين بحيث يمكنهم استخدامها في عمليات صنع القرار؛ وسيكون لها موثوقية وحجية بحيث يمكن للمستخدمين استخدامها بثقة؛ وستتجاوب مع احتياجات المستخدمين المتطورة وستكون مرنة لهذا الغرض؛ وستتيح للمستخدمين إدراك درجة اليقين المرتبطة بالتنبؤات؛ وستقدم بصورة مستدامة وبتكلفة في المتناول خلال الإطار الزمني لاحتياجات المستخدمين.

وسيؤدي الإطار بعد تنفيذه بالكامل إلى تحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية وبيئية واسعة النطاق من خلال مزيد من الفاعلية في إدارة المسائل المناخية وأخطار الكوارث، وزيادة القدرات على التكيف مع تقلبية المناخ وتغيره. كما يُتوقع أن يسد الإطار الثغرة بين المعلومات المناخية التي يُعدها الأخصائيون العلميون في مجال المناخ وموفري الخدمات والاحتياجات العملية للمستخدمين، وأن يكفل تحسين تجهيز كل بلد لمواجهة تحديات تقلبية المناخ وتغيره. ومن ثم، سيدعم الإطار مختلف أهداف الاتفاقات الدولية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD)، والأهداف الإنمائية للألفية.

وسيوّج الإطار المقترح نحو تلبية احتياجات المستخدمين، وسيتألف من خمسة عناصر رئيسية (الشكل 1):

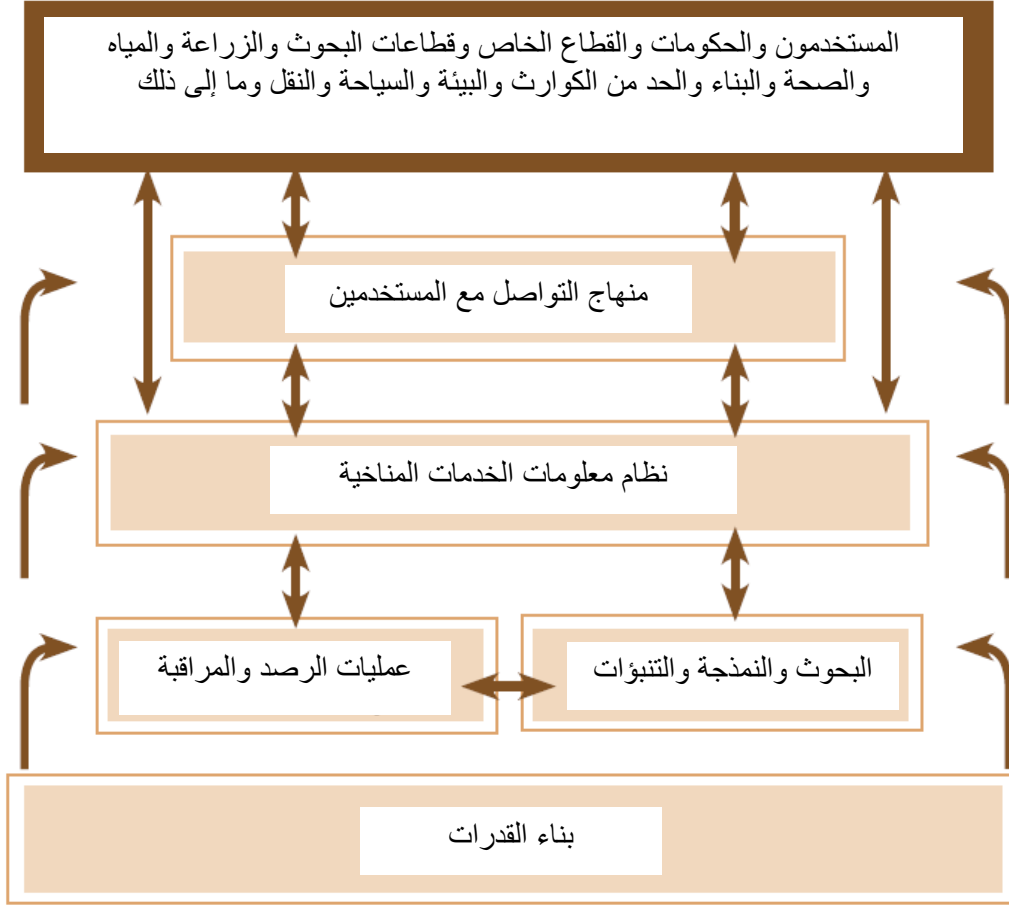
- منهج التوصل مع المستخدمين سيوفر وسيلة للتفاعل بين المستخدمين وممثلي المستخدمين والباحثين في مجال المناخ وموفري الخدمات المناخية، مما يعظم فائدة الخدمات المناخية، وكذلك لإعداد تطبيقات جديدة ومحسنة للمعلومات المناخية. وينبغي أن يكون هذا المنهج هيكلًا مفتوحًا ومرنًا يشمل كافة الأطراف المعنية بالخدمات المناخية في إطار حوار يفضي إلى تحسين القدرة العامة التي ستنفذها تدريجياً العناصر الداعمة؛
- نظام معلومات الخدمات المناخية هو النظام اللازم لحماية البيانات والمعلومات المناخية وتوزيعها وفقاً لاحتياجات المستخدمين وللإجراءات التي اتفقت عليها الحكومات والجهات الأخرى الموفرة للبيانات؛
- عنصر عمليات الرصد والمراقبة سيكفل توفير عمليات الرصد المناخية اللازمة لتلبية الاحتياجات إلى الخدمات المناخية؛
- عنصر البحوث والنمذجة والتنبؤات سيوفّر الاحتياجات إلى الخدمات المناخية في خطط البحوث، وسيعزز مكانها؛
- عنصر بناء القدرات سيدعم التطوير المنهجي للمؤسسات والبنى الأساسية والموارد البشرية اللازمة لتقديم خدمات مناخية فعالة. كما سيتصدى بشكل خاص للقدرات غير الكافية الراهنة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، وخاصة في المناطق شديدة التأثر مثل أفريقيا.

وعدد كبير من القدرات والبنى الأساسية التأسيسية التي تشكل هذه العناصر موجودة بالفعل أو جاري إنشاؤها، لكنها تتطلب التنسيق وتعزيز التركيز على احتياجات المستخدمين. وسيقتضي إنشاء الإطار بعض الاستثمارات الجديدة، ولكنه

## التنزيل

سيستفيد بصورة كبيرة من الموارد والقدرات العلمية المتوافرة بالفعل. ولن يمثل الإطار جهداً مزدوجاً ولكنه سيعمل على التيسير والتدعيم.

ويلزم للإطار، حتى يكون فعالاً، آلية حوكمة مستمرة لتوجيه تطويره بحزم، لاسيما لإشراك أصحاب الشأن وجماعات المستخدمين ولحشد موارد جديدة. ويتعين على الحكومات أن تؤدي دوراً مركزياً في حوكمة الإطار وتنفيذه، كما ينبغي أن تكون مهامه الحكومية الدولية قائمة على منظومة الأمم المتحدة.



الشكل 1: عناصر الإطار العالمي للخدمات المناخية

### الخدمات المناخية القائمة على الاحتياجات

إن مستخدمي المعلومات المناخية متنوعون ومتعددون: بدءاً بالطالب الذي يعمل على مشروع بيئي محلي، ووصولاً إلى مستغل الأراضي الذي يخطط شبكات الري والمهندس الذي يصمم نظم تبريد محطات القوى. ولمساعدة صانعي القرارات على استخدام المعلومات المناخية بفاعلية، يلزم إتاحة الإمكانية لهم للوصول إلى المعلومات المناخية التي تلائم احتياجاتهم الخاصة وتوفير التوجيه العملي لهم بشأن كيفية استخدامها في صنع القرار. وحتى تكون المعلومات المناخية مفيدة، فلا بد لها أن تكون ملائمة لنوع القرار الجاري اتخاذه وللسياق الذي قد يتفاوت بين البلدان والمناطق والقطاعات.

## التنزيل

وتشمل الخدمات المناخية مجموعة من الأنشطة التي تتعامل مع إعداد وتقديم مجموعة واسعة من المعلومات بشأن الأحوال المناخية الماضية والحالية والمقبلة وآثارها على النظم الطبيعية والنظم البشرية. وتتضمن الخدمات المناخية تطبيق هذه المعلومات في عملية اتخاذ القرار على مختلف المستويات في المجتمع.

وتشمل الخدمات المناخية استخدام معلومات بسيطة مثل مجموعات البيانات المناخية القديمة، وكذلك نواتج أكثر تعقيداً مثل التنبؤات بعناصر الطقس على نطاقات زمنية شهرية وموسمية، أو توقعات مناخية في ظل السيناريوهات المختلفة لانبعاثات غازات الدفيئة. كما أنها تشمل معلومات ووسائل دعم تساعد المستخدمين على اختيار الناتج الصحيح للقرارات التي يريدون اتخاذها، وعلى تفسير أوجه عدم اليقين المرتبطة بهذه المعلومات، وتوضيح أفضل استخدام ممكن لهذه المعلومات في عملية اتخاذ القرار. كما أن الخدمات المناخية تضيف قيمة للنواتج المناخية الأساسية وتجعلها مفيدة للتطبيقات المختلفة في جميع القطاعات.

ومن بين أمثلة الخدمات المناخية ما يلي:

- يمكن استخدام التنبؤات المناخية لمساعدة المزارعين على اتخاذ قرارات بشأن أفضل المحاصيل التي يمكن زراعتها استناداً إلى سقوط الأمطار المتوقع وإلى أوجه عدم اليقين في التنبؤات، أو للحد من أعداد الماشية إذا كان من المتوقع استمرار الجفاف؛
- التنبؤات بتواتر الظواهر المناخية المتطرفة في المستقبل، من قبيل الرياح العاتية، والأمطار، والفيضانات، والجفاف، ودرجات الحرارة المتطرفة، التي يمكن أن تؤثر جميعها على المجتمع، سُحِّد المواطن التي يجب الاستثمار فيها في تدابير التخفيف من آثار الكوارث من قبيل إقامة سدود، وقوة مقاومة المباني وأماكنها، وكمية الحرارة والبرودة التي يمكن توريدها للبنية الأساسية الهامة؛
- يمكن استخدام التنبؤات المناخية الفصلية والمراقبة الدقيقة لسقوط الأمطار الفعلي لتقديم تنبؤات بشأن أين يُرجح أن تنتشر الأمراض ومتى. ويمكن الحد من آثار هذا الانتشار بدرجة كبيرة بشن حملات توعية عامة ملائمة، وتخزين وشحن اللوازم الطبية، وتخطيط برامج لمكافحة العناصر الناقلة للأمراض، مثل رش السوائل؛
- تستخدم التنبؤات الموسمية والقصيرة الأجل في توجيه القرارات الحاسمة الأهمية المتعلقة بإدارة المياه، مثل ضرورة تخزين المياه تحسباً لعجز في المياه، أو تصريف المياه تحسباً للفيضانات.

وتقديم خدمات مناخية فعالة وقائمة على احتياجات المستخدمين يتطلب بشكل عام ما يلي: (1) آليات تسمح باستخدام احتياجات المستخدمين في إعداد الخدمات المناخية، بما في ذلك تحديد الاحتياجات التي يمكن تحقيقها، ونشر نظم الرصد وتوجه النظم المناخية وآثارها وبحوث صنع القرار؛ (2) آليات تسمح بالتشجيع على طلب الخدمات المناخية حيثما تكون الاحتياجات غير منظمة بالشكل الكافي؛ (3) وسيلة مادية لتوزيع المعلومات المناخية؛ (4) رصدات دقيقة ومراقبة المتغيرات المناخية وغير المناخية ذات الصلة؛ (5) فهم النظام المناخي وآثاره وكيفية التنبؤ به؛ (6) قدرة كافية في جميع مراحل عملية إعداد الخدمات المناخية، وتقديم الخدمات المناخية واستخدامها لكفالة تعظيم فوائد المعارف المناخية في جميع البلدان.

## فرقة العمل الرفيعة المستوى: النهج وأسلوب العمل

بدأت فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالإطار العالمي للخدمات المناخية عملها في كانون الثاني/يناير 2010. وتتمثل ولايتها في إعداد عناصر الإطار وتوضيح كيف سيعزز الإطار تكامل المعلومات والخدمات المناخية في عملية اتخاذ القرار على كافة المستويات وفي جميع قطاعات المجتمع. وتهتم فرقة العمل على وجه الخصوص بضرورة

## التنزيل

مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وللدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS)، وأقل البلدان نمواً (LDCs)، وللبلدان النامية غير الساحلية (LLDCs).

ومن أجل فهم احتياجات كافة مستخدمي المعلومات المناخية وآراء مقدمي الخدمات فهماً أدق، تجري فرقة العمل مشاورات عديدة مع الحكومات والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية. وقد استخدمت فرقة العمل استبياناتاً إلكترونية، ونظمت حلقات عمل إقليمية، وانتهزت الفرص التي أتاحتها اجتماعات كانت قد نُظمت في المقام الأول لأغراض أخرى، للحصول على تغذية مرتدة بشأن مهامها. وتلقت فرقة العمل أكثر من 30 رسالة من الحكومات وعدداً مماثلاً من الرسائل من منظمات مختلفة تبين ما تأمله هذه الحكومات والمنظمات من الإطار والدعم الذي يمكنها تقديمه.

وكان نهج فرقة العمل إزاء مهامها على النحو التالي أولاً، استعرضت الفرقة القدرات الراهنة على تقديم خدمات مناخية. ثانياً، استعرضت الفرقة احتياجات مستخدمي الخدمات المناخية، ونظرت في كل من الرؤى القطاعية والجغرافية. وحددت الفرقة على أساس هذا التحليل الثغرات الموجودة في النظام الحالي لتقديم المعلومات المناخية، وفي الفرص المتاحة لتعزيزه لكي يلبي احتياجات كافة المستخدمين بمزيد من الفاعلية. ثالثاً، أعدت فرقة العمل الإطار بحيث يكفل راب الصدع بين تقديم الخدمات المناخية والاحتياجات إلى الخدمات المناخية، وبحيث يكفل أيضاً استغلال كافة الفرص المتاحة لتعزيز الخدمات لكي تلبى الطلبات الراهنة والجديدة.

وقد أخذت الفرقة في الاعتبار، عند تصميم الإطار وإستراتيجية تنفيذه، عدداً من المبادئ الهامة التي ظهرت خلال المشاورات والتحليلات التي أجريناها، بما في ذلك المشاورات التي أجريت في المؤتمر الأول للوزراء المسؤولين عن الأرصاد الجوية في أفريقيا، الذي عُقد في نيروبي، كينيا، في الفترة 12-16 نيسان/ أبريل 2010. ومن بين هذه المبادئ ضرورة إيلاء الأولوية للبلدان الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، وضرورة أن يستند تقديم الخدمات المناخية إلى احتياجات المستخدمين، وضرورة أن تقوم الحكومات بدور مركزي، وألا يكون هناك إزدواجية بين الإطار والقدرات المتوافرة حالياً، وعلى أن يعزز الإطار هذه القدرات وينسجها. وقد أصبح مشروع تقرير فرقة العمل متوافراً الآن للاستعراض وتقديم تعليقات عليه.

وقد صيغ التقرير بحيث يكون سهل الفهم للجميع، وليس فقط للعلميين والخبراء الفنيين. ويقدم التقرير توجهاً عاماً في إعداد الإطار، ولا يتضمن تفاصيل فنية. وستعتمد الفرقة على جماعات الخبراء الكثيرة، على أن تكون أهم مجموعة خبراء هي التي تمثلها المنظمة (WMO)، ولكن الخبراء الآخرين الوافدين من منظومة الأمم المتحدة برمتها سيكون لهم دور أيضاً.

## هيكل التقرير

يقوم هيكل التقرير على أساس نهج فرقة العمل المبين أعلاه (الشكل 2).

في الجزء الأول، تبين فرقة العمل الاستخدامات الحالية للمعلومات المناخية في اتخاذ القرار (الفصل 1). ثم تعرض الفرقة القدرات المتوافرة حالياً وآليات التنسيق، وتسلط الضوء على مفاهيم هامة في كل من العناصر التأسيسية الثلاثة لتقديم الخدمات المناخية – عمليات الرصد (الفصل 2)، والبحوث (الفصل 3)، وتطوير القدرات (الفصل 4).

وفي الجزء الثاني، تنظر فرقة العمل في جانب الطلب على المعلومات المناخية، فتعرض كيف تستخدم المعلومات المناخية في ثمانية قطاعات اجتماعية اقتصادية، وتحلل احتياجاتها في الأجل القصيرة والمتوسطة والطويلة (الفصل 5). وتحلل الفرقة الاحتياجات إلى المعلومات المناخية لدعم الالتزامات بالسياسات الدولية مثل الأهداف الإنمائية للألفية (الفصل 6). وتستخدم الفرقة مجموعة من دراسات الحالة لتحليل الاحتياجات المتنوعة للبلدان إلى المعلومات المناخية، رهنأ بسياقاتها الجغرافية والاجتماعية الاقتصادية، وتسلط الضوء على مختلف مستويات وأنواع إعداد الخدمات

## التنزيل

المناخية في مختلف البلدان (الفصل 7). وأخيراً (الفصل 8)، تستخدم الفرقة المعلومات الواردة في الفصول 1-7 لتحديد الثغرات في القدرات المتوافرة حالياً على تقديم معلومات مناخية وإتاحة فرص لتعزيز الخدمات المناخية التي تلبي حقاً احتياجات المستخدمين.

وفي الفصل الثالث، تقدم فرقة العمل اقتراحها للإطار العالمي للخدمات المناخية. ويستند هذا الاقتراح إلى النتائج التي تم التوصل إليها في الجزءين الأول والثاني وفي المشاورات. ويعرض الاقتراح تفاصيل بشأن كيفية تنفيذ الإطار، بما في ذلك رؤية الفرقة للإطار، والمبادئ والاعتبارات الإستراتيجية التي تؤثر عليه، والآليات والمشاريع التي تكونه، وتكلفته (الفصل 9). كما تقترح الفرقة خيارين لحوكمة الإطار (الفصل 10).



الشكل 2: هيكل التقرير

## النتائج والتوصيات

يُختتم كل فصل في الجزءين الأول والثاني بعدد من الاستنتاجات تستخدمها فرقة العمل وتسترشدها في إعداد المقترح الخاص بالإطار. ويختتم الفصلان 9 و10 بمجموعة من التوصيات الناجمة عن عمل الفرقة، والمتعلقة بالخطوات التالية المباشرة في تنفيذ الإطار. وهذه التوصيات، على أعلى مستوى، هي:

1- ينبغي للحكومات التي تعمل مع منظومة الأمم المتحدة على الشروع في تنفيذ الإطار العالمي (GFCS) باعتباره نشاطاً عالي الأولوية يمكن أن يقدم فوائد اجتماعية اقتصادية وبيئية كبيرة، بما في ذلك دعم التنمية والتكيف مع تغير المناخ.

2- ينبغي أن تنشئ المنظمة (WMO) فريقاً لإعداد خطة تنفيذ مفصلة للإطار العالمي (GFCS) تستند إلى الإستراتيجية العامة المبينة في هذا التقرير.

## التنزيل

- 3- أن يقدم مؤتمر المنظمة (WMO) مشورة مبكرة فيما يتعلق بنموذج الحوكمة المنشود حتى يمكن إنشاء آليات العمل الخاصة بالإطار سريعاً.
- 4- ينبغي أن يحدد الإطار، خلال السنوات الأربع القادمة، أولويات إعداد الخدمات المناخية الجديدة في مجالات الحد من مخاطر الكوارث والصحة والزراعة والمياه. على أن يجري تناول جميع القطاعات الاجتماعية الاقتصادية المخدومة بنفس الأسلوب في فترة الأربع سنوات التالية.
- 5- ينبغي إيلاء الأولوية عند إعداد الإطار إلى إشراك الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة في منهاج التواصل مع المستخدمين، الذي من شأنه التشجيع على إقامة حوار موسع بين كافة المستخدمين ومقدمي الخدمات المناخية، وإيلاء الأولوية أيضاً للمسؤولين عن العناصر الرئيسية في الإطار (عمليات الرصد والبحوث ونظم المعلومات وبناء القدرات). ومن شأن هذا أن يكفل توجه الإطار العالمي (GFCS) نحو تلبية الخدمات.

## التحدي الذي يواجه المنظمة (WMO) وأعضائها

سيُتاح مشروع تقرير فرقة العمل للاستعراض في الفترة 1-19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010. وسيُنظر في جميع التعليقات الناجمة عن الاستعراض وسيستكمل التقرير بهدف إصداره في كانون الثاني/ يناير 2011.

وسيلزم أن تستجيب المنظمة (WMO) للتوصيات الواردة في التقرير، وأن تبدأ في التخطيط التنفيذي لتطبيقها، إذا ما قررت دعم تنفيذ الإطار العالمي (GFCS). وسيقدم تقرير فرقة العمل مخططاً إجمالياً لهذه العملية، ولكن سيلزم أن تحدد دوائر المنظمة (WMO)، بالعمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، التفاصيل.

وينبغي أن تسلّم أعضاء المنظمة (WMO) بأن الإطار يوفر لهم مجموعة من الفرص. أولاً، في كثير من البلدان تهتم الوكالات والهيئات غير المرافق الوطنية للأرصدة الجوية بالخدمات المناخية ولها خبرة في تقديمها. ويرجع إلى كل دولة أن تقرر ما هي الوكالة أو الهيئة التي سيكون لها الريادة الوطنية في المشاركة في الإطار، ولذا سيكون من مصلحة كل مرفق وطني للأرصدة الجوية أن يكون بارزاً في تقديم الخدمات المناخية، أو تكون لديه القدرة على ذلك.

ثانياً، لئن كان من الواضح أن الإطار لا يرتبط من الناحية السياسية بعمليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، فإن من الممكن (بل من المرجح) أن تتوافر الموارد للإطار العالمي (GFCS)، من خلال ما يسمى بصندوق التكيف الذي أنشئ من خلال عملية الاتفاقية (UNFCCC). ويمكن استثمار هذه الموارد في البحوث أو المراقبة أو تقديم الخدمات أو بناء القدرات. وأياً كان الاختيار الوطني لاستثمار هذه الموارد، فإنه سيتعين على المرافق الوطنية للأرصدة الجوية، إذا ما أرادت الاستفادة من هذه الموارد، أن توضح، في السياق الوطني لكل منها، كيف يمكنها الإسهام في تحسين القرارات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ، وكيف يمكنها أن تسهم بأكثر من ذلك بكثير إذا ما زادت الاستثمارات.

ثالثاً، ينوه تقرير فرقة العمل بأهمية التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات والبيانات المناخية. فينبغي لكل مرفق وطني للأرصدة الجوية أن يعزز ارتباطه الإقليمي في المجالات المتعلقة بالمناخ، وأن يبحث عن فرص لتبادل البيانات والمعلومات لتقديم خدمات مناخية أفضل على الصعيد الوطني. ولعل تعزيز عملية المنديات الإقليمية للتوقعات المناخية (RCOFs) وتوطيد فعالية مراكز المناخ الإقليمية، كلما أمكن، أن يساعدا بدرجة كبيرة في هذه العملية.